

الكويت والسويد تقدمان مشروع قرار معدل في مجلس الأمن للتوصل لهدنة في سوريا



السبت 17 فبراير 2018 09:02 م

زعت الكويت والسويد على أعضاء مجلس الأمن الدولي نسخة معدلة من مشروع قرار يدعو إلى هدنة لثلاثين يوما في سوريا، فيما قال دبلوماسيون إن الهدف هو الحصول على موافقة موسكو على المشروع.

ويوضح النص الجديد الذي حصلت عليه وكالة الصحافة الفرنسية أن هذه الهدنة "لن تشمل تنظيمي «داعش» والقاعدة".

وذكر دبلوماسيون أن التعديلات يمكن أن تحد من قلق روسيا من مشروع القرار الذي يدعو إلى أن يتيح وقف إطلاق النار إيصال مساعدات إنسانية بسرعة.

ومن المرتقب إجراء تصويت في مجلس الأمن على مشروع القرار الأسبوع المقبل، بحسب صحيفة الشرق الأوسط.

ويأمل مجلس الأمن في التوصل إلى هذه الهدنة لثلاثين يوما، بعد تفاقم العنف في سوريا، بما في ذلك في الغوطة الشرقية، حيث أدت عمليات القصف من قبل نظام الأسد لاستشهاد وجرح المئات من المدنيين في الغوطة خلال الأيام الأخيرة.

وينص مشروع القرار المعدل على أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار بعد 72 ساعة من اعتماد مجلس الأمن النص.

وسيبدأ تسليم المساعدات الإنسانية العاجلة (أدوية وغذاء) بعد 48 ساعة من بدء وقف إطلاق النار.

كما يدعو النص كل الأطراف إلى رفع الحصار عن كل المناطق، بما في ذلك الغوطة الشرقية ومخيم اليرموك والفوعة وكفريا.

وسيتم السماح بعمليات إجلاء طبي، بحسب مشروع القرار.

وورد في النص أنه على كل الأطراف في سوريا «الكف عن حرمان المدنيين من الغذاء والأدوية الأساسية لبقائهم»، والسماح بإجلاء السوريين الذين يريدون المغادرة.

وبدأت المفاوضات حول مسودة القانون الأسبوع الماضي، بعدما أخفق مجلس الأمن الدولي في إحراز تقدم لتبني نص حول هدنة إنسانية تستمر شهرا.

وقدمت السويد والكويت اللتان تقودان الجهود لمعالجة الأزمة الإنسانية في سوريا في مجلس الأمن الدولي، مشروع قرار سابق، في 9 فبراير (شباط).

وأفاد السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا الأسبوع الماضي، بأن فرض وقف لإطلاق النار أمر «غير واقعي»، وتابع: «نرغب في رؤية وقف لإطلاق النار، وانتهاء للحرب».

ومع تواصل المشاورات، قال السفير الروسي للصحافيين، الأربعاء: «نسعى للتوصل إلى توافق»، ملمحا بذلك إلى تقدم في المفاوضات.

وكان ممثلو وكالات الأمم المتحدة الموجودة في سوريا، طلبوا في السادس من فبراير إقرار هدنة عاجلة، بهدف تقديم مساعدات إنسانية

ومنذ ذلك الوقت، تفاقم الوضع على الأرض بحسب الأمم المتحدة، وبخاصّة في الغوطة الشرقية وفي محافظة إدلب المحررة وهناك أكثر من 13.1 مليون سوري بحاجة حالياً إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 6.1 مليون نازح داخل البلاد منذ بداية الثورة السورية